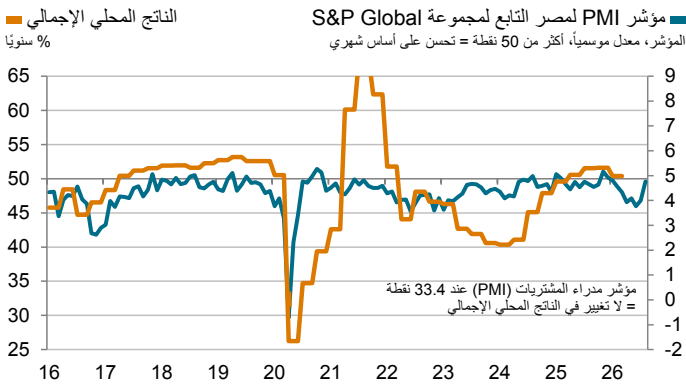


مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

مؤشر مدراء المشتريات في مصر يرتفع إلى أعلى مستوى له
في سبعة أشهر في شهر أغسطس، رغم تسارع ضغوط التضخم



جُمعت البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 أغسطس 2026.

المصدر: مؤشر مدراء المشتريات العالمي التابع لـ S&P Global، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عبر S&P Global Market Intelligence © 2026.

ملاحظة: على الرغم من أن قراءة مؤشر مدراء المشتريات البالغة 50.0 نقطة تشير إلى عدم وجود تغيير في الإنتاج مقارنة بالشهر السابق بين المشاركين في الدراسة، إلا أن المقارنات التاريخية تشير إلى أن القراءة البالغة 33.4 نقطة تتوافق مع عدم وجود تغيير في النمو السنوي للاقتصاد بشكل عام (كما هو مُفَسَّر بالناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية). وبالتالي، فإن أي قراءة لمؤشر مدراء المشتريات أعلى من 33.4 نقطة تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، بينما تشير القراءات الأقل من 33.4 نقطة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

تعليق

صرّح ديفد أوبن، خبير اقتصادي رئيسي في S&P Global Market Intelligence، قائلًا:

"أظهر مؤشر مدراء المشتريات المصري علامات متزايدة على التعافي الاقتصادي على مستوى القطاع غير المنتج للنفط في شهر أغسطس، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي بنحو ثلاث نقاط على أساس شهري واستقر أدنى بقليل من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة.

"على مدى الأشهر القليلة الماضية، شهدنا عودة ثقة قطاع الأعمال - حيث وصلت التوقعات الآن إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من أربع سنوات - وهو ما ساعد بالتأكيد الاقتصاد المحلي على الانتعاش. وقد تشجعت الشركات بشكل كافٍ على استئناف التوظيف، مما أدى إلى زيادة في التوظيف كانت ثاني أسرع زيادة في تاريخ الدراسة.

"علاوة على ذلك، تحقق كل ذلك رغم الارتفاع الطفيف في معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال شهر أغسطس، وهو ما ارتبط بالانتعاش الأخير في أسعار النفط العالمية، وإن كنا قد نشهد تأثيرًا متأخرًا على نشاط الأعمال إذا ما استجاب العملاء سلبيًا للزيادة الحادة في تكاليف الإنتاج.

"إن الطبيعة الاستشرافية لبيانات مؤشر مديري المشتريات تعني أننا قد نشهد تباطؤًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في البيانات المرقّبة للربع الثاني، لكن التوقعات للربع الثالث تبدو أكثر تفاؤلًا، إذ تتوافق أحدث قراءة للمؤشر، تاريخيًا، مع معدل نمو سنوي يبلغ نحو 5%."

أغسطس 2026

تراجع ظروف التشغيل بأبطأ وتيرة منذ شهر يناير

ثاني أسرع نمو في التوظيف على الإطلاق

تسارع ضغوط الأسعار لأول مرة منذ شهر مايو

أظهر القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر علامات مُشجعة على الاستقرار في شهر أغسطس، حيث تدهورت ظروف العمل بوتيرة هامشية فقط بعد سبعة أشهر متتالية من الانكماش. وكان التحسن واسع النطاق، مع تراجع أقل حدة في كلٍّ من الإنتاج والطلبات الجديدة، في حين ارتفع التوظيف بمعدل قياسي تقريبًا ووصلت ثقة الأعمال إلى أعلى مستوى لها منذ أكثر من أربع سنوات.

وفي الوقت نفسه، اشتدت ضغوط التضخم في شهر أغسطس، بعد انخفاض ملحوظ في شهري يونيو ويوليو. كما سلط التقرير الضوء على نقص المواد ومخاوف السيولة، حيث قامت الشركات في كثير من الأحيان بتقليص مشترياتها استجابة لذلك.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) في مصر التابع لـ S&P Global - المعدّل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي بنحو ثلاث نقاط من 46.8 نقطة في شهر يوليو إلى 49.6 نقطة في شهر أغسطس. وكانت هذه القراءة الأخيرة هي الأعلى في سبعة أشهر، وتشير إلى تراجع طفيف فقط في ظروف الأعمال.

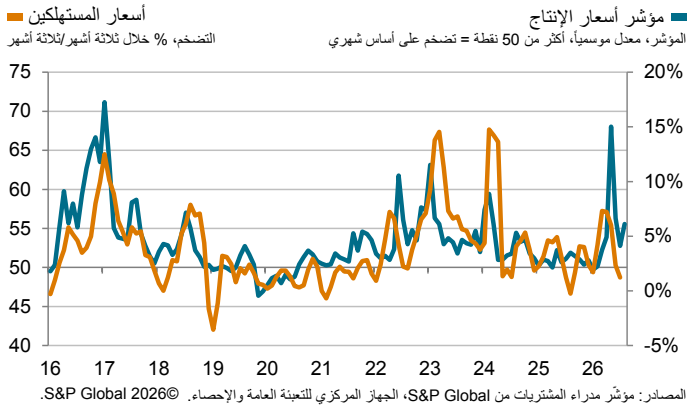
كان تباطؤ الانكماش أكثر وضوحًا في مقاييس الإنتاج والطلب التي وردت في الاستطلاع. ورغم استمرار انخفاض الأعمال الجديدة خلال الشهر، إلا أن وتيرة الانخفاض كانت متواضعة وأقل وضوحًا مقارنة بشهر فبراير، حيث علقت عدد من الشركات على وجود مؤشرات على تحسن نشاط السوق. كما انخفضت مستويات الإنتاج بدرجة أقل، وذلك بفضل التباطؤ الملحوظ في تراجع نشاط قطاع الخدمات.

ومن التطورات البارزة الأخرى في شهر أغسطس ارتفاع مستويات التوظيف. ولم تكن هذه هي الزيادة الأولى منذ شهر أكتوبر 2025 فحسب، بل كان معدل خلق فرص العمل ثاني أسرع معدل منذ بدء الدراسة منذ أكثر من 15 عامًا. وتشير الأدلة غير الرسمية إلى أن الزيادة في أعداد القوى العاملة كانت - جزئيًا - بمثابة استجابة لضغوط الطاقة الإنتاجية التي تراكمت خلال الأشهر الأخيرة. وقد أظهرت حملة التوظيف فعالية، حيث شهدت الأعمال غير المنجزة استقرارًا بشكل عام بعد ثلاثة أشهر من التراكم.

انكمش النشاط الشرائي للشهر الخامس على التوالي في شهر أغسطس. علاوة على ذلك، كان معدل الانخفاض هو الأسرع منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، حيث خفضت حوالي 29% من الشركات مشترياتها - أي أكثر من ضِعف النسبة التي أبلغت عن وجود زيادات. وقد حدث التراجع المتسارع على

PMI®

by S&P Global



معلومات الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي رئيسي
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
الاتصالات المؤسسية
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: +91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندر أند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

الرغم من انخفاض المبيعات بشكل أقل حدة، مما يشير إلى وجود قيود هيكلية بدلاً من التخفيضات المدفوعة بالطلب. وغالباً ما أشير إلى ندرة المواد وقيود التدفقات النقدية باعتبارهما من أبرز العوائق، في حين تراجعت مواعيد تسليم الموردين بشكل طفيف بعد التحسن الذي شهدته في شهر يوليو ولم يدم طويلاً. كما تم ذكر الاضطرابات في مضيق هرمز وتأخر المدفوعات للموردين كعوامل قاومت هذه التحديات.

تسارعت ضغوط الأسعار مجدداً لأول مرة منذ ثلاثة أشهر، حيث ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات بمعدلات أسرع. وأفادت الأدلة المتواترة أن حوالي 23% من الشركات أفادت بارتفاع تكاليف المشتريات، مدفوعة بارتفاع أسعار المواد الخام وأسعار النفط وتكاليف النقل. وظل التضخم في الأجور حاداً وأعلى بكثير من المعدل التاريخي، حيث قامت الشركات بزيادة الرواتب لمعالجة ضغوط تكلفة المعيشة.

ورغم هذه التحديات، تحسنت ثقة الأعمال بشكل ملحوظ، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ شهر يونيو 2022. وتوقع أكثر من 21% من الشركات المشاركة في الدراسة نمواً في العام المقبل، وربطوا ذلك بالمشاريع الجديدة المتوقعة، وتوسع السياحة، وافتتاح فروع جديدة.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global من الردود على الاستبيان المُرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 400 شركة من شركات القطاع الخاص. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التصنيعي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى التواصل على: economics@spglobal.com.

مؤشر مديري المشتريات المُعد بواسطة S&P Global

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات PMI® الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات PMI™ أكثر الدراسات متابعية في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

توكل ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بآلية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أسس هذا التقرير. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® وعلامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة وأل شركتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سوء فهم (إهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.